

أدوات التمويل الإسلامي وكيفية استخدامها في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة

العراق حالة دراسية للمدة 2010-2017

أ.م.د عبد العزيز شويش عبد الحميد
العراق/جامعة تكريت/ كلية الادارة والاقتصاد

م. حميد حسن خلف
العراق/جامعة تكريت/ كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

العجز في الموازنة العامة للدولة مشكلة تواجهها البلدان المتقدمة قبل النامية، فتؤثر على الاقتصاد بشكل عام ومباشر من خلال تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتتعدد أشكال هذا التأثير بحسب طريقة تمويل العجز، لذا يعتبر كثير من الاقتصاديين إن الوقوع في مرحلة العجز خطأ كبير يجب تجنبه ومعالجته فتلجأ معظم الدول إلى اعتماد الطرق التقليدية لمعالجة هذه المشكلة وهي (الاقتراض الداخلي والخارجي، السحب من الاحتياطي، الإصدار النقدي.... الخ) إذ يعد استخدام الوسائل التقليدية اسهل عملياً وله آثار محلية وآثار كلية ولا يعد حلاً ناجحاً بل هو دفع المشكلة إلى الأمام.

ان البديل الإسلامي لتمويل العجز يتم باستخدام آليات النظام الاقتصادي الإسلامي (الصكوك الإسلامية) بصيغها المختلفة والمتعددة (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة،..... الخ) إذ يمكن إيجاد الحلول لعجز الموازنة بتعدد صيغ التمويل الإسلامي والتي يمكن تكييفها مع الحاجة ومتطلبات العصر الحديث، وان هذا البحث يحاول التعرف على طبيعة أدوات التمويل الإسلامي وبيان مزاياها التي يرى الباحثان أنها تتفوق على نظيرتها التقليدية وتتلافى سلبياتها. كما تضمن البحث التطرق الى حالة العجز في العراق وكيفية استخدام ادوات التمويل الاسلامي لمعالجتها .

وتضمن البحث بعض الاستنتاجات والتوصيات .

الكلمات المفتاحية

عجز الموازنة، أدوات التمويل الإسلامية، صكوك المضاربة، صكوك المشاركة، النظام الاقتصادي الإسلامي .

"Islamic financing tools and its use in addressing the state budget deficit"

Iraq as a case study for the period 2010-2017

Abstract

Deficit in the state budget is a problem facing developed countries before the developing ones. It affects the economy in general and directly through their impact on macroeconomic variables. The aspects of this effect are depending on the method of financing the deficit, so many economists say that falling into the deficit stage is regarded as a major risk that must be avoided and addressed. Most countries resort to adopting the traditional methods of dealing with this problem like internal and external borrowing; issuing cash; withdrawing from reserves; Etc., as the

use of traditional tools is easy to practice and has local effects but can be accompanied by the effects of the whole and is not a successful solution, but is to push the problem forward with negative effects. While Islamic alternative is to finance the deficit using the mechanisms of the Islamic economic system (Islamic instruments with its various and various forms like Murabaha, partnership, Mudaraba and leasing, etc.

It is possible to find solutions to the budget deficit by the multiple aspects of Islamic financing modes, which can be adapted to the need and requirements of the modern era. This research is exposed to the tools of Islamic financing, their advantages which the researchers believes that it outperforms the traditional counterparts. The research refer to the case of Iraq deficit and how to use Islamic financial tools to manage it. The research also included some conclusions and recommendations.

key words:

Budget deficits, Islamic financing instruments, Mudaraba instruments, instruments of participation, the Islamic economic system.

خطة البحث

- المستخلص
- المقدمة
- أولاً: منهجية البحث
- ثانياً : عجز الموازنة . المفهوم ،الاسباب ، الاثار السلبية .
 - أ. مفهوم عجز الموازنة
 - ب. الاسباب
 - ت. الاثار السلبية
- ثالثاً: الطرق التقليدية لمعالجة عجز الموازنة .
- رابعاً : المدخل الاسلامي في تمويل العجز .
 - أ. مقدمة تضمن انتقاد للمدخل التقليدي وترجع المدخل الاسلامي .
 - ب. ادوات التمويل الاسلامي المناسبة لتمويل عجز الموازنة .
- خامساً :عجز الموازنة في العراق .
- سادساً : الاستنتاجات والتوصيات.
 - أ.الاستنتاجات
 - ب.التوصيات
- سابعاً: المصادر

مقدمة

العجز في الموازنة العامة للدولة مشكلة تعاني منها معظم الدول، لكن معاناة الدول النامية أكثر بسبب قلة مواردها وتنامي دور الدولة وتدخلها في الحياة والاقتصادية، مما زاد من حجم الانفاق العام مع انخفاض الإيرادات العامة وعدم استطاعتها مواكبة الانفاق العام ولهذا السبب، أصبحت موازنات أغلب الدول تعاني من العجز المالي الكبير. لذا فإن مشكلة العجز اليوم تشغل بال أغلب المفكرين والاقتصاديين والمخططين بل أغلب الحكومات، لما قد يصاحب هذا العجز من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية خاصة عند البلدان التي تعتمد على مورد أحادي الجانب مثل النفط وما يصاحبه من تذبذب في الاسعار مع مشكلة نزوب تلك الموارد الطبيعية. ولا يعد العجز المالي فشلاً أو عيباً مادياً يمكن أن يقلل من هيبة الدولة، بالعكس قد يكون مؤشراً على قيام الدولة بواجباتها المنوطة بها من مشاريع اقتصادية واجتماعية يمكن أن تؤدي بالتالي إلى توازن اقتصادي يقود إلى التوازن المالي. فالتوازن الاقتصادي اليوم أصبح الهدف المنشود وليس التوازن المالي ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال زيادة النفقات العامة التي تؤدي إلى العجز المالي (المسموح به) تحقيقاً لاهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية، بحسب النظرية الكثرية. إلا إن النمو المتزايد في العجز أقلق الحكومات، وبالأخص عندما يتجاوز الحدود المعقولة، و وصوله إلى مستويات يمكن أن تهدد الاستقرار الاقتصادي للدولة بشكل عام، وخاصة عندما يغدو هذا العجز هيكلية ويصبح صفة ملازمة للاقتصاد، وذو أجل طويل ويبعد عن الدورة الاقتصادية الاعتيادية، مما يفرز آثاراً واضحة وضغوطاً تضخمية تنعكس بشكل كبير على العملة الوطنية وقوتها الشرائية ويلزمه انخفاض في المستوى المعاشي للأفراد، مسبباً آثاراً سلبية في كافة المجالات سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية بل حتى آثاراً سياسية. ويرافقه تصاعد في حجم الدين داخلياً وخارجياً، مستنزفاً الاحتياطيات والموجودات الاجنبية لحل تلك المشكلة.

إن الدولة قد تلجأ إلى مواجهة هذا العجز بالحد من الانفاق الحكومي، مع زيادة في الضرائب أو إلى الإصدار النقدي، أو الاقتراض الداخلي والخارجي. لكن استخدام كل تلك الوسائل التقليدية لسد حالة العجز يمكن أن تصاحبه مجموعه من السلبيات، التي قد تؤدي إلى تفاقم الحالة وعدم القدرة على سد تلك الفجوة في العجز، لقد احتدم الجدل حول الوسائل الناجحة لحل تلك المشكلة بعد عجز الوسائل التقليدية، لهذا يعد اللجوء إلى أدوات التمويل الاسلامي بديلاً جيداً لحل مشكلة العجز في الموازنة وهنا سندرس حالة العراق للمدة 2010-2017 وكيفية حل هذه المشكلة من خلال استخدام أدوات التمويل الاسلامي.

أولاً: منهجية البحث.

- أ. مشكلة البحث / إن تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة مشكلة تعاني منها أغلب الدول والعراق أحد الدول التي تعاني من ظاهرة العجز ومن آثارها السلبية، وخاصة الزيادة في الضغوط التضخمية مع ما يرافقها من اعباء الديون الخارجية والداخلية.
- ب. هدف البحث / يهدف البحث إلى التعرف على مشكلة العجز في الموازنة وحيثياتها واسبابها وآثارها وما يصاحب تلك الآثار من سلبيات ومحاولة إيجاد طرق جديدة لمعالجة تلك الحالة في العراق بشكل خاص للمدة (2010-2017).
- ت. أهمية البحث / إن سعي الدولة اليوم إلى زيادة النشاط الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، نقل وظيفة الموازنة العامة من السعي لتحقيق التوازن الحسابي للموازنة بين الإيرادات والنفقات العامة للدولة، إلى تحقيق توازن اقتصادي واجتماعي، مما سبب عجزاً وضغطاً على الموازنة الأمر الذي يستوجب دراسة حيثيات المشكلة وإيجاد اسبابها وتحديد سياسات وسبل معالجتها والتخفيف من آثارها أو الحد منها.
- ث. فروض البحث/ يقوم البحث على الفرضيات التالية:

1. العجز في موازنة الدولة في العراق هي حالة مزمنة وعصية على الحل وفق أدوات التمويل التقليدية.

2. تقدم أدوات التمويل الإسلامي أمكانية لمعالجة بعض جوانب العجز في الميزانية بطرق مبتكرة وعملية .

ج. حدود البحث/

1. الحدود المكانية للبحث : العراق .. وموازنته العامة .

2. الحدود الزمانية للبحث : 2010 – 2017 .

ح. أسلوب البحث / استخدم الباحثان المنهج الوصفي لحالة عجز الموازنة في العراق خلال مدة الدراسة، و كمشكلة تواجه غالبية دول العالم، ودراسة الأدبيات والتقارير والدوريات ذات العلاقة بموضوع البحث ، ودراسة الأدوات التقليدية ثم بيان آثارها ومحدودية قدرتها على علاج الحالة وكيفية استخدام أدوات التمويل الإسلامي لحل مشكلة العجز في الموازنة ، بهدف إيجاد الجواب لأسئلة البحث .

ثانياً – عجز الموازنة المفهوم، الأسباب والآثار.

1- مفهوم الموازنة: تعد الموازنة وثيقة مهمة جداً، بل هي من أهم وثائق الحكومة إذ تعد المحصلة النهائية لمجموعة تفاعلات اقتصادية، سياسية، اجتماعية وإدارية، تجري داخل الدولة ، (الناس، 6، 2009). وعرفت (بأنها صك تحدد السلطة التشريعية سنوياً يجري فيه تقدير النفقات والإيرادات ويعطي إجازة للحكومة للصرف والجباية لتأمين سير العملية الاقتصادية والإدارية لتحقيق الأهداف المرسومة من قبلها (بشور، 8، 1982) . وقد تعددت مفاهيم الموازنة العامة للدولة فتتقارب أحياناً لكنها قليلاً ما تتفق مع بعضها البعض .

أما في العراق فإن قانون أصول المحاسبات ذي الرقم 28 لسنة 1940 المعدل قد عرفها بأنها :

(الجدول المتضمن تخمين الواردات والمصروفات لسنة مالية واحدة تعين في قانون الميزانية).

لذا يرى الباحثان أن الموازنة العامة للدولة هي خطة لسنة قادمة تتضمن تقديراً للإيرادات والنفقات خلال تلك المدة.

أن هذه الإجازة بالوثيقة تنطوي على تقدير للنفقات والإيرادات لسنة محددة وتتم في ضوء الأهداف التي تسعى لتحقيقها السلطة التنفيذية ، ومما سبق يمكن أن نصل إلى نتيجة مفادها أن هناك ركيزتين أساسيتين تقوم عليهما الموازنة هما ، التقدير والإجازة من السلطة التشريعية ، إذ تسعى الحكومة إلى تحقيق مجموعة أهداف اقتصادية و اجتماعية و مالية. (العلي، 2009، 505-511).

2- عجز الموازنة: مفهومه وأسبابه وآثاره:

أ. مفهوم عجز الموازنة:

عرف صندوق النقد الدولي عجز الموازنة العامة بأنه ؛ ((الزيادة الحاصلة في النفقات الجارية على الإيرادات الجارية المتحققة ، أي حصر نطاق العجز في الموازنة الجارية للدولة (صندوق النقد الدولي، 1989، 8).
ب-أسباب عجز الموازنة: هناك الكثير من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث ظاهرة العجز في الموازنة العامة للدولة ، وقد يختلف الاقتصاديون أو يتفق بعضهم على تحديد تلك الأسباب ، لكن ظاهرة زيادة النفقات العامة أو انخفاض الإيرادات العامة ، تعد من أبرز الأسباب المؤدية لتلك الظاهرة فالاعتماد المتزايد على السياسة المالية وحدها لعلاج مشكلة الدورات الاقتصادية في الدول المتقدمة ، مع زيادة النفقات العامة بمعدلات تزيد على الإيرادات العامة يقود إلى ظاهرة العجز، كما أن حاجة البلدان النامية لزيادة الانفاق الاستثماري لتحقيق النمو والعدالة الاجتماعية وصولاً للاستقرار الاقتصادي أدى إلى ظهور حالة العجز ، ولهذا يجب أن نفرق بين العجز بوصفه ظاهرة أم وسيلة (الحاج، 2، 2005). ويمكن أن يحصل العجز في الميزانية العامة نتيجة انخفاض الإيرادات الحكومية مقابل ارتفاع حجم الانفاق الحكومي. (قحف، 1999، 61). أو يعد العجز انعكاساً لعدم كفاية الإيرادات العامة للدولة مجارة الزيادة في النفقات العامة للدولة (العلي، 2009، 58).

ان الاسباب المؤدية لظاهرة العجز هي :

- الزيادة الكبيرة في النفقات العامة وعدم كفاية الإيرادات العامة لتغطيتها.
 - انخفاض القوة الشرائية للنقود نتيجة لزيادة حدة الضغوط التضخمية مع ما يرافقه من ارتفاع في المستوى العام للأسعار.
 - مجانية الخدمات الاجتماعية: إذ تقدم الكثير من البلدان العديد من الخدمات الاجتماعية والإنسانية بصورة مجانية أو شبه مجانية مثل خدمات (التعليم، الصحة، الرياضة، الضمان الاجتماعي، الخدمات، البلدية، الثقافة، الخ....)، مقابل رسوم قليلة لاتغطي نفقة الخدمة المقدمة مما يشكل ضغطاً على النفقة العامة. (كنعان، 2007، 3).
 - انخفاض الإيرادات الضريبية وجمودها في أغلب البلدان النامية، حيث تصل نسبة الحصيللة الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي (15%) في البلدان النامية و (30%) في البلدان المتقدمة، ويعزى انخفاض الطاقة الضريبية وخاصة في البلدان النامية إلى الانخفاض الحاصل في متوسط دخل الفرد، وتهرب أصحاب الدخل المرتفعة من الضرائب. (سالم، 2012، 296).
 - مشكلة فوائد وعبء الدين العام سواء المحلي أو الخارجي، (الحاج، 2007، 9).
 - الاتفاق الكبير والمتزايد في المجال العسكري وشراء السلاح ومصروفات الحروب، مما يدفع النفقات إلى التزايد المستمر وبمعدلات مرتفعة، (الخطيب، 2007، 236).
 - العجز المتزايد في الميزان التجاري مما يقود إلى انخفاض حصيللة البلد من العملات الأجنبية، مؤدياً إلى انخفاض معدلات الإنتاج وارتفاع نسب البطالة وانخفاض التشغيل الكلي، (قرعان، 2008، 2).
 - عدم وجود سياسة واضحة لترشيد الانفاق العام. (مجلس الوزراء المصري، 2005، 8).
- أخيراً في ضوء ما تقدم، يمكن القول بأن ارتفاع حدة الضغوط التضخمية، وتفاقم العجز في الموازنة العامة، عاماً بعد آخر، مع زيادة أعباء الدين العام المحلي والخارجي، فضلاً عن الاستنزاف المستمر للاحتياطيات الأجنبية، وانتقال العجز إلى عجز هيكلي مستمر، تصاحبه تكاليف باهضة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، تقوض الاستقرار النقدي والمالي، مما يتطلب التصدي للمشكلة ووضع الحلول الناجحة لها.
- ت. آثار عجز الموازنة: إن عجز الموازنة العامة للدولة، حاله سلبية تصيب الاقتصاد بالشلل، هذه الحالة استوقفت الكثير من الاقتصاديين، وازداد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة، لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد تتفاوت من بلد لآخر، ومن اقتصاد لآخر.
- إن عجز الموازنة العامة للدولة يمكن أن يؤدي إلى جملة من الآثار ومن أهمها مايلي: (كنعان، 2017، 5-7) :
- ❖ التضخم: في الغالب يؤدي عجز الموازنة العامة إلى التضخم، إذ يقود تمويل العجز من خلال الإصدار النقدي الجديد، أو اللجوء للقروض الوطنية إلى الزيادة في حجم الكتلة النقدية، مما يدفع بالمستوى العام للأسعار للارتفاع.
 - ❖ انخفاض حجم الاستثمار المحلي: إن من وسائل واساليب معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة، الاقتراض من الداخل الذي له آثار سلبية مباشرة على الاستثمار المحلي، إذ وبسبب أعباء فوائد واقساط الدين العام ستلجأ الدولة إلى الاقتراض من الأسواق المحلية لتسديد تلك الديون المتركمة، لأنه سيتم استنزاف الأموال التي كانت مخصصة للاستثمار المحلي مما يؤدي إلى انخفاضه. (وفاء بنت فهد، 2016).

- ❖ زيادة الدين العام (الداخلي والخارجي) : يمكن ان يؤدي تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة ، وبخاصة اذا وجه لخدمة تسديد الديون وفوائدها واقساطها المتراكمة الى زيادة مديونيتها داخلياً وخارجياً بسبب لجوئها الى الاقتراض (الصوص،الجلي، 2012، 107).
- ❖ المساس باستقلالية الاقتصاد الوطني نتيجة الاقتراض من الخارج مما يزيد من حساسية الاقتصاد القومي وسيئاته بالازمات الخارجية ، وعندها سيكون اقتصاداً تابعاً وضعيفاً .
- ❖ زيادة حدة الفقر والبطالة نتيجة اللجوء لتمويل عجز الموازنة عن طريق الاصدار النقدي او القروض الداخلية ، ستزول الطبقة الوسطى ، بسبب ان المستفيدين هم الاغنياء، وان الدولة تحتاج للوفاء بالقروض مع فوائدها فتلجأ الى الضرائب غير المباشرة ، التي ستؤثر سلباً على طبقة البسطاء وبالتالي ستزداد حدة الفقر .
- ❖ انخفاض قيمة العملة الوطنية : عندما تلجأ الدولة الى الاصدار النقدي الجديد لتمويل عجز الموازنة ، وللعلامة العكسية بين كمية النقود والقوة الشرائية لها ، ستتخفض قيمة العملة الوطنية وتزداد الاسعار .
- ❖ التأثير السلبي على هيكل اسعار الفائدة والائتمان : اذا ما تم تمويل عجز الموازنة عن طريق الاصدار النقدي فإن هذه الزيادة في عرض النقود ستؤدي الى انخفاض مفاجئ لاسعار الفائدة ، ويمكن ان تحصل حالة مشابهة، عندما يكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، ويصار الى تمويل العجز عن طريق اصدار سندات الخزنة ، سيكون الاثر توسعي مؤدياً الى رفع اسعار الفائدة، و سيؤثر بالتالي على الائتمان ومن ثم على الاستثمار والنمو الاقتصادي . (شهاب، 1998، 25،
- ❖ انخفاض في حجم الايرادات العامة ، وبخاصة من الضرائب والرسوم ، بسبب الاتجاه لتمويل عجز الموازنة عن طريق القروض (محلية كانت ام دولية)، مما سيدفع نحو تراجع العمل المنتج ، وتنخفض الضرائب فيندفع الاقتصاد نحو حلقة مفرغة ، وعليه سيزداد العجز .

ثالثاً : الطرق التقليدية لمعالجة عجز الموازنة /

عندما يحصل العجز في الموازنة العامة فلا بد من اللجوء الى طريقة ما لتغطية حالة العجز ، اذ يمكن للدولة ان تمول العجز في الموازنة العامة من خلال استخدام الطرق التقليدية وهي :

1. الاصدار النقدي (التمويل التضخمي) :

يعد التمويل من خلال الاصدار النقدي ، تمويلاً محلياً للعجز ، اي لجوء البنك المركزي (السلطة النقدية) الى زيادة المعروض النقدي ، من خلال طباعة كميات من النقود الورقية (العملة الوطنية)، مع ثبات الناتج المحلي الاجمالي . وبالرغم من ان الاصدار النقدي يعد مورداً اضافياً للحكومة ، لكن له اثاراً سلبية يمكن أن تنعكس على التوازن الاقتصادي العام ، اذ لا تكون هناك زيادة في الناتج المحلي الاجمالي مقابل الزيادة في كمية النقود ، مما يؤدي الى الحاق ضرر بالعملية التنموية والعدالة الاجتماعية ، فضلاً عن التأثير السلبي على الادخار العائلي ، كما يشجع الافراد على الزيادة في الاستهلاك ، محدثاً تشوهات وانحرافات في هيكل الاستثمار واتجاهاته. (عفيفي، 2016، 40).

ان هذا الاسلوب لتمويل العجز سيؤدي الى زيادة المعروض من النقود ، وبسبب ان تلك النقود المطبوعة لتمويل العجز لن يتم سحبها من السوق مرةً اخرى ، سوف يطلق على هذا القرض بالقرض المجازي ، لأن الحكومة لن تقوم بسداده (الزرقا، 1992، 3) .

2. إصدار أذونات وسندات الخزنة : تعد اذونات وسندات الخزنة من اهم ادوات الدين الحكومي ، اذ اصبحت من الادوات الشائعة التي تلجأ اليها الحكومة لتمويل عجز الموازنة ، في اغلب الدول التي تعاني من العجز المالي ، فمن خلالها يمكن ان تقترض الدولة من القطاعات الاقتصادية الوطنية المختلفة ، بما فيها المؤسسات المالية . (عفيف، 42، 2016). وتنقسم الى :

أ- اذونات الخزنة : هي اداة دين حكومي ، ذات قيمة معينة ، تصدر عن الحكومة بصيغة معينة ، اما لحاملها او لاجل ، ويتم طرحها للاكتتاب بها من خلال المزاد ، ويتم تحديد العائد عليها ، وتعد من الادوات القصيرة الاجل ، فيكون موعد الاستحقاق لها اقل من عام ، اما العائد من الاستثمار فيها ، فيعد مصدر مهم للمؤسسات المالية التي اكتتبت فيها . (عبدالمعطي، 11، 2016). ويتم تداول اذونات الخزنة، في سوق الاوراق المالية وعلى اساس سعر الخصم ، كما تمتاز بسيولتها المرتفعة ، اذ يمكن تحويلها الى نقد باقل خطر وتكلفة ، حيث يكون العائد عليها معفوفاً من الضرائب .

ب- سندات الخزنة / هي صكوك متوسطة الاجل ، تصدر عن الخزينة العامة للدولة ، تتعهد من خلالها بارجاع قيمتها مع ماثقة من ارباح في مواعيد محددة ، من خلال سعر الفائدة الذي يدفع سنوياً لحامله ، اذ يعد الشخص المالك للسندات دائناً للجهة التي اصدرتها (بقيمتها مع فوائده)، ويتم الاكتتاب بها في سوق الاصدار ، او من خلال شرائها من سوق التداول ، ويعد القرض غير مباشر اذا تم بهذه الصيغة ، اما اذا كان الاتفاق بشكل مباشر بين الطرفين يسمى القرض مباشر ، لان صيغة التعاقد بين طرفي العقد تمت بصورة مباشرة . (مقبل، 2014، 73).

ج- السندات الحكومية / هي اوراق مالية تصدرها الحكومة او احدى هيئاتها ، وتتعهد برد قيمتها مع الايرادات المتحققة في مواعيد محددة الى مالكيها وهي . ذات أجل طويل من عشر سنوات الى خمس وعشرين سنة ، حيث تتوقف مدة سدادها على المقدرة المالية للدولة. وتطرح للاكتتاب من قبل البنك المركزي ، بصفته بنك الحكومة ، ويعد سوق الاوراق المالية هو مكان تداولها. وتعد أداة لتمويل العجز المالي ، سواء كان عند الحكومة او الوحدات الاقتصادية. وتحدد الفائدة بنسبة ثابتة من قيمتها ، ويمكن ان تتغير هذه النسبة من وقت لآخر. كما تعد ذات خطوره منخفضه في السوق المحلية ، وتتعهد الحكومة بسدادها ، ولن تتوانى عن التعهد بسدادها حتى لو تطلب الامر اصدار المزيد من العملة الوطنية . (فياض، 208، 1998).

د. سندات حكومية بعملة اجنبية (السندات الدولارية أو السيادية) ؛ أذ يتم طرح هذه السندات في الاسواق المالية والمصرفية الدولية ، وتصدر بعملة اجنبية فورية ، بضمان الخزينة العامة للدولة ، والهدف من استثمارها دولياً هو لتغطية الفجوة التمويلية ، بسبب قصور المدخرات الوطنية ، (هارون، 1999، 238). كما تنتج هذه السندات الفرصة امام القطاع الخاص للحصول على ما يحتاجه من العملات الاجنبية من الأسواق العالمية ، لتمويل مشاريعه ، وتساعد في تخفيف الضغط عن الاسواق المحلية ، أن احد أسباب نجاح هذه السندات عالمياً ، هو تنوع آجال استحقاقها ، أذ تتراوح آجالها ما بين 5-30 سنة مع ارتفاع العائد عليها نسبياً. (البنك الاهلي المصري، 5، 2001).

و. سندات التنمية / وهي سندات تصدرها الخزينة العامة ، الهدف منها تعبئة وجمع مدخرات وودائع العاملين في الخارج لتمويل متطلبات التنمية ، وتهيئة ماتحتاجه من نقد أجنبي ، وتصدر هذه السندات بعملة دولية ، وتكون متوسطة الاجل (7 سنوات) تقريباً . (شحاته، 1998، 39).

ز. **سندات الأسكان**/ الهدف منها تمويل مشاريع البناء والأسكان ، وتصدر بالعملة الوطنية ، أذ يتعهد المستثمر بتوظيف حصيلتها في البناء والتشييد الجديد ، وتتراوح مدتها من (20-25) عام ، وتكون معفاة من الضرائب.(الهيئة العامة لسوق المال ،56،2001). ان استخدام السندات واذونات الخزنة (ادوات الدين العام) ، يمكن ان يفاقم مشكلة انخفاض السيولة المالية وبالاخص عند القطاع الخاص ، مما يؤثر سلباً على الاستثمار .

3. **سندات الشركات الخاصة**؛ غالباً ماتحتاج شركات القطاع الخاص للتمويل ، وعندها تلجأ الى إصدار السندات ، بهدف الاقتراض من الجمهور مقابل سعر فائدة محدد، بضمان اموال وممتلكات تلك الشركات التي اصدرت السندات، وتتميز بمعدلات فائدة مرتفعة قياساً بالسندات الحكومية ، لكنها أكثر عرضة لمخاطر العجز عن الوفاء بالدين وفوائده ، وحيث ان تلك السندات لاتحظى بالدعم الحكومي ، لذا وفي الغالب يقتصر إصدار هذه السندات على الشركات ذات القدرة المالية والأئتمانية المرتفعة نسبياً ، وعلى هذا فأن نسبة المخاطرة لهذه السندات تتناسب مع التصنيف الائتماني لتلك الشركات المصدره لها . (عبدالمعطي ،34،2016).

4. **التمويل الخارجي للعجز**: تلجأ الدولة الى ايجاد مصادر تمويلية خارج الحدود الوطنية ، لسد العجز الحاصل في الموازنة من خلال :

أ. **القروض الاجنبية** : (عفي،2016،40-41) : في الغالب تعتمد الدول ذات العجز المالي ، باللجوء الى الدول ذات الفائض المالي ، او الى المصارف الدولية ، او يمكن ان تباع دول العجز المالي سندات في الاسواق المالية الدولية، حيث لن يؤدي عرض السندات دولياً ، الى زيادة كمية النقود كما في حالة الاقتراض من الداخل ، لكن لطريقة استخدام هذه الاموال وكيفية استثمارها اثر مهم في زيادة عرض النقود ، فأذا تم استخدامها لتمويل استثمارات ومشاريع منتجة ، عندها يمكن ان تحدث زيادة في المعروض النقدي ، من خلال المضاعف.

اما اذا كانت ستستخدم لتمويل الموجودات الثابتة ، فلن تكون لها اثار تضخمية (مصطفى،49،2013). لكن لهذا الاسلوب من التمويل العديد من السلبيات والمخاطر ، حيث مشكلة تراكم الديون ، وهي المشكلة التي يمكن ان تكون سبباً من اسباب العجز المالي ، فضلاً عن الالتزامات والبرامج الانكماشية التي يفرضها المقرضون الاجانب ، والتي تعد من الشروط المسبقة لتلك القروض ، بالإضافة الى قلة المتوفر في الاسواق المالية الدولية من تلك الديون وسهولة الحصول عليها عند الحاجة ، كما تحجم الدول المانحة غالباً عن تقديم القروض للدول المتعثرة ذات الاعسار المالي .

ان الاعتماد على الاقتراض ، وبالاخص من الاسواق النقدية والمالية ، لة اثار سلبية على الموازنة العامة ، اذ يمكن ان يفقدها آلية الترابط بين مقدار الانفاق الحكومي ، وسقف الإيرادات التي يجب ان توفرها الحكومة ، لذا تلجأ الحكومة مضطرة لاستمرارها بالاقتراض ، لسد النقص الحاصل في التمويل وتغطية العجز ، (اللجنة الاقتصادية الكويت ،يونيو ،1996).

ب. **المنح والهبات والمساعدات** .

ويعتمد هذا النوع من التمويل على الهبات والمساعدات المقدمة من الدول الرأسمالية المتقدمة الى الدول النامية ، اذ تقوم الدول الرأسمالية بتقديم الاموال لتمويل المشاريع التي تحتاجها الدول النامية ، وبالأخص مشاريع التنمية الاقتصادية والبنى التحتية الاساسية التي يمكن ان تساهم في زيادة رأس المال الاجتماعي، لكن تلك الهبات والمساعدات لايعول عليها في تمويل عجز موازنات البلدان النامية لأنها قليلة ولاتكفي الا لسد جزء يسير جداً. (يوسف،11،2014) .

5. **التمويل من خلال تراكم المتأخرات** : يعد اسلوب المدفوعات المتأخرة من اساليب التمويل لعجز الموازنة ، حيث تكونت الكثير من المتأخرات المالية الهائلة ، وخاصة عند البلدان التي اعتمدت برامج الاصلاح الاقتصادي ، مما سبب حالة من العجز

النقدي ، لكنها أقل شدة من الحالات التي تقاس على أساس الاستحقاق . ويعد هذا الأسلوب للتمويل ، من الأساليب القهرية والاجبارية للعجز ، ويفضل تجنب اللجوء إليها ، بسبب تأثيرها على مصداقية البلدان التي تتعامل بها ، إذ يمكن أن يكون لها آثار غير مباشرة في تأخير سداد مستحقات المصارف لدى القطاع الخاص ، وزيادة حالة الركود، وإضعاف قدرة القطاع الخاص المتعامل مع الحكومة على المنافسة ،(مصطفى، 2013، 50) .

6. السحب من الاحتياطات بالنقد الاجنبي (الاسلوب الاستنزافي) : وهو أحد اساليب تمويل العجز في الموازنة العامة ، إذ يتم السحب من الاحتياطات التي تحتفظ بها البنوك المركزية ، مثل الودائع والسندات من العملات الاجنبية ، والذهب والعملات الاجنبية ، وحقوق السحب الخاصة وفي العادة تستخدم الاحتياطات للوفاء بالديون ، كغطاء للعملة المحلية المصدرة ، والمحافظة على اسعار الصرف للعملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية .

إن استخدام هذا الأسلوب في التمويل ، يمكن أن تكون له آثار غير محددة ، حيث يؤدي إلى استنزاف رؤوس الاموال وهروبها للخارج ، مع تخفيض اسعار الصرف، دافعاً بالتضخم للارتفاع وبالتالي انخفاض القدرة التنافسية للسلع والمنتجات الوطنية ، مع ما يشكله ذلك من تراجع لاهم مؤشر وهو الجداره الائتمانية للدولة(مصطفى، 51، 2013) . وبالرغم من أن استخدام هذا الأسلوب سوف يدعم الانفاق الحكومي والنشاط الاقتصادي ، لكن لو قارنا بين العائد من استخدام هذا الأسلوب مع عائد الانفاق المحلي ، لوجدنا أنه تمت التضحية بعائد أعلى كان يمكن أن يحصل عليه المجتمع فيما لو تم الانفاق على نشاطات استهلاكية مباشرة تفيد المجتمع بشكل مباشر .(سمية لو كريس ، 2، 2017).

رابعاً / المدخل الاسلامي في تمويل العجز .

إن مختلف السياسات والأساليب المتبعة (الادوات التقليدية) ، لايجاد حلول لمشكلة عجز الموازنة العامة ، لم تكن بمستوى الطموح، نعم لقد ساعدت في الحد من مشكلة العجز وتحجيمها ، لكن هذا التحجيم كان مؤقتاً ، بل أدى إلى إفراز مجموعة آثار جانبية وسلبية ، إذ دفعت الأساليب التقليدية بالمشكلة إلى الامام ، ونقلتها من الزمن الحالي إلى المستقبل ، وخلقت عبئاً للأجيال اللاحقة . إذ نجد أن استخدام الاقتراض (الداخلي والخارجي) ، يمكن أن يتحول إلى عبء ينقل من خلال تراكم الدين وفوائده ، وبالتالي الزيادة الحاصلة في فجوة العجز وإمكانية استمراره لفترات طويلة .

ومن خلال استعراض الأساليب والمناهج التقليدية ، نرى أنها لم تكن ذات حلول ناجحة ، بل أضرت بالاقتصادات وبخاصة النامية ، فضلاً عن الآثار الاجتماعية لها .

لذا أصبح إلزاماً علينا البحث عن اساليب تمويل جديدة ، ومناهج أخرى ، ذات تأثير فعال في الوصول إلى حلول نهائية لمشكلة عجز الموازنة العامة للدولة ، أو على الأقل الوصول بالموازنة إلى مرافئ آمنة ، تكون قريبة من الناتج المحلي الاجمالي ، بسبب وجود الكثير من المتغيرات الاقتصادية والتي تطفو على السطح من حين لآخر . ولهذا يتطلب الأمر إيجاد سبل ومناهج جديدة يمكن أن تتعامل مع المشكلة ، في ضوء المتغيرات الحديثة . الادوات التي يمكن أن يقدمها النظام الاقتصادي الاسلامي ، هي احد البدائل المطروحة وبقوة لمعالجة العجز في الموازنة العامة ، لأن تلك الأدوات والآليات شاملة تتجاوز الافكار والرؤى التقليدية ، لايجاد تصورات حقيقية من خلال إيجاد طرق وقائية ، الهدف منها حماية الموازنة والنظام برمته من الوقوع في الازمات المالية والاقتصادية .

ادوات التمويل الاسلامي المناسبة لتمويل عجز الموازنة

ويسبب عجز الادوات التقليدية لحل المشكلة ، كان لابد من البحث عن حلول أخرى ، وهنا برزت الادوات الاستثمارية الاسلامية ، متصديةً لحل المشكلة، أخذة مكان الادوات التقليدية في توفير الإيرادات اللازمة لتمويل العجز . وتعرف بانها

اساليب او ادوات يمكن استخدامها في التمويل سواء كان عاماً ام خاصاً ، متفكّة مع العدل والمساواة ، ودعم المشاركة الجماعية في الارباح والخسائر ، بدلاً من الربا المحتمل على اسعار الفائدة ، وهنا سنحاول التركيز على الادوات والاساليب الشرعية المستخدمة في تمويل عجز الموازنة ، اذ توجد عدة اساليب تمويل اسلامية ومنها الاتي :

1. **سياسة تعجيل الإيرادات :** وتقوم هذه الحالة على تحصيل الإيرادات لسنة لاحقة ، اقتداءً بالرسول محمد(ص) ، وكما تم تطبيقه في المالية الحديثة ، مثل عقود بيع الآجل للبترول سواء أخذ ثمنها مقدماً او أخذ استحقاق ايجار املاك الدولة مقدماً لسنة لاحقة ، (المومني ، 281، 2014) .

2. **سياسة تعظيم الإيرادات :** كالأجراءات التي قام بها عمر بن الخطاب ، بتعظيم الموارد واستغلال كل املاك الدولة والاراضي التي من شأتها تعظيم إيرادات خزينة الدولة ، ثم سار على نهجة الخليفة عمر ابن عبدالعزيز ، بأخذ اجراءات تعظيم موارد الدولة وفرض الخراج ، والقيام بكل الاعمال التي يمكن ان تعظم موارد الخزينة العامة للدولة .

وكذلك فرض واستقطاع نسبة من ارباح القطاع الخاص ، او تفعيل اداة الزكاة والتي يمكن ان تنمي الإيرادات بشكل يتناسب مع الحاجة للتمويل ، وهذا يتطابق مع ماوجه به صندوق النقد الدولي من زيادة نسبة الضرائب المفروضة ، لكن الضريبة تعد نوع من القهر والظلم ، اما الزكاة فهي اداة شرعية تمويلية يؤمن بها كل افراد الدولة المسلمين ، كذلك يمكن استخدام الجزية لغير المسلمين ، (زهيرة ، 282-284، 2016) .

3. **سياسة التمويل بالاقتراض:** اعتبر النظام الاقتصادي الاسلامي الاقتراض كأحد مصادر التمويل لمعالجة العجز في الموازنة العامة ، اذ يكون القرض من اصحاب الفائض المالي او المدخرات الزائدة ، ويمكن ان يطرح القرض الحسن على شكل سندات على الجمهور على ان تسبق هذه العملية ، حملة توعية وارشاد لبيان اهمية الموضوع ، حتى يهيأ الجمهور للاكتتاب بهذه السندات ، وقد اقترض الرسول محمد (ص) عند غزوة حنين من ربيعة المخزومي ، وبعد فتح مكة اتجه المسلمون الى اداة الاقتراض لتمويل العجز الحاصل نتيجة الفتوحات الاسلامية ، لكن القروض في الاسلام تكون بشرط الحاجة الضرورية لها ، مع قدرة المقترض على السداد ، على ان لا يؤدي القرض بالاضرار بمصالح المواطنين ، او الامن الداخلي والخارجي للدولة ، وايضاً تقسم القروض الاسلامية الى داخلية مصدرها الافراد المحليين او المؤسسات المالية والمصرفية المحلية ، وقروض خارجية مصدرها جهات خارجية متمثلة بالبلدان ذات الفائض المالي ، او المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد او البنك الدولي او المؤسسات التمويلية الاخرى على ان تكون بدون فائدة ، (عمر ، 23، 2000-25) .

4. **التمويل بالاجل (تسهيلات موردين) :** يعد التمويل بالاجل هو احد ادوات التمويل الاسلامية البديلة ، حيث تقدم فيه السلعة والخدمة اما ثمنها فيؤجل الى وقت لاحق ، على ان يتم توثيق شروط البيع والتزاماته بموجب عقد يكتب بين طرفي العقد . وتلجأ اغلب الدول لهذا الاسلوب لتمويل شراء السلع والخدمات ، ويستخدم في بناء المنشآت الحكومية وشراء السيارات والالات والمصانع الضرورية ، واليوم كثير من الدول المتقدمة او الصناعية تقدم فرصة البيع بالاجل للدول المحتاجة لتصريف بضائعها وابداع اسواق لمنتجاتها ، وعملاء دائمين لها ، كما ان هذا الاسلوب يوفر الفوائد التي تدفعها الدول عند لجوئها الى اسلوب التمويل بالقروض ، (عمر ، 27-30، 2000) .

5. **سياسة ضبط وترشيد الانفاق العام :** تعاني اغلب البلدان النامية من مشكلة الفجوة التمويلية ، والتي لايمكن القضاء عليها بمجرد استخدام اسلوب تنمية وزيادة الإيرادات العامة ، بل يجب اعتماد سياسة جديدة لتقليص الانفاق وترشيده ، لذلك حث الاسلام على ترشيد وضغط النفقات ، بل وضبطها بطريقة تجنبها الوصول الى حالة الفجوة في التمويل او (العجز المالي للموازنة

(، وقد دعا كثير من الباحثين في الاقتصاد الاسلامي الى ضغط النفقات وضبط المصروفات ، فيتم صرف الامور الحتمية والضرورية التي لا يمكن تأجيلها ، ثم يصار الى تنفيذ وصرف الاحتياجات التي تلبيها بالحاجة والضرورة .(حسين ،34،1996) .

ولا يتوقف موضوع ترشيد الانفاق على ضغط النفقات ، بل يتعداها الى الاستخدام الامثل للموارد وتحقيق اعلى مستوى من الكفاءة في الانفاق العام ، اذ قسم النظام المالي الاسلامي النفقات الى ، (ضروريات ، حاجيات تحسينات) ، وعندها يجب البدء بالضروري ثم الذي يليه ، وهنا يخضع لترشيد الانفاق فعلياً الانفاق الجاري الممكن ثم تؤجل المشاريع التي تحتل التأجيل ، اي يجب ان يكون الترشيح والتخفيف نوعياً وليس كمياً ، من اجل حماية حقوق الفقراء وعدم زيادة الاعباء عليهم .(رمضان ،1990،929).

6.الصكوك الاسلامية : شهدت السنوات الاخيرة انتشاراً وازدهاراً واسعاً ، لادوات التمويل الاسلامي ، وفي كافة انحاء العالم ، واصبحت متاحة لكل من يرغب التعامل بها ، افراد وشركات وحكومات ، ولعل من ابرز هذه الادوات اليوم واكثرها انتشاراً هي الصكوك الاسلامية .

اذ تعد آخر صيحة في عالم التمويل الجديد ، ومن اهم منتجات الهندسة المالية الاسلامية ، حيث شقت لنفسها الطريق للدخول الى اسواق المال العالمية ، وبالأخص بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة ، والتي اصاب معظم الاقتصادات العالمية ، وعدم تعرض المؤسسات المالية والمصرفية الاسلامية للخسارة في تلك الازمة ، بدأ التحول والاهتمام عالمياً بالتمويل الاسلامي وأدواته .

وتعرف الصكوك الاسلامية بأنها (وثائق متساوية القيمة ، تمثل حصصاً شائعة في ملكية اعيان او خدمات او منافع او مشروع معين او نشاط استثماري خاص ، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك ، وقفل باب الأكتتاب وبدء استخدامها ، للغرض الذي صدرت من اجله) .(الدماغ ،2،2010) .

وكان اول طرح للصكوك الاسلامية عام 1976 في المؤتمر العلمي الاول للاقتصاد الاسلامي ، وبعدها في عام 1982م ، وبالأخص بعد انشاء اول بنك اسلامي في ماليزيا (اسلام ماليزيا) ، بعد اول خطوة فعلية باتجاه التعامل بالصكوك الاسلامية ، حيث اصدر البنك المركزي الماليزي شهادات استثمار غير ربوية ، بعد ملاحظة عزوف الجمهور عن التعامل في سندات واذون الخزينة ، تلاها طرح مشروع ((سندات المقارضة)) ، لاجاد بديل اسلامي لسندات القروض ، مما فتح الافاق امام المصارف والمؤسسات والشركات الدولية لتبني تلك الصيغ التمويلية الحديثة ، تلت ذلك مؤسسة نقد البحرين باصدارها سندات حكومية اسلامية ولاول مرة ، بقيمة اصدار (25) مليون دولار ، وباعتماد صيغة عقود السلم .

وفي عام (2003م) قامت هيئة المحاسب للمؤسسات المالية الاسلامية باصدار معايير شرعية لتداول صكوك الاستثمار وجميع انواع الصكوك الاخرى ، على ان يكون عام 2004م هو موعد تطبيق المعايير على المؤسسات المختصة .(جلال الدين،2014،14).

وبلغ حجم التداول بها وخلال المدة (2000-2008) ما يقارب (11105) مليار دولار امريكي، وأشارت اخر دراسة للبنك الدولي ، بأن خبراء الاقتصاد والمال يتوقعون وبحلول عام (2015 م) ان تحقق الصكوك الاسلامية نمواً بمعدل يفوق ال 40% سنوياً في حجم اصداراتها ، لذا تعد من اكثر الادوات المالية نمواً وانتشاراً .(صالح، 2008، 4).

الاهمية الاقتصادية للصكوك الاسلامية

1. تعد الصكوك الاسلامية وسيلة لتعبئة الفوائض المالية وضمها في دورة الاستثمار بدل ان تظل مكتنزة ولذلك فانها وسيلة لانتقال وتحرك الاموال بسهولة وانسيابية ، وبالتالي فإن تداولها يثري الاسواق المالية .
2. تعد البديل الشرعي للسندات المختلفة ، لذا يمكنها مساعدة الدولة على حل مشكلة العجز المالي ،وحاجة الدولة والمؤسسات الاقتصادية في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والبنى التحتية .
3. ان تداولها يلبي طموح المستثمرين ذوي الاتجاهات الاسلامية ، مما يساعد بالنهوض بالاقتصاد الاسلامي ، وتعد ايضاً استكمالاً لحلقات الاقتصاد في جانب المصارف وشركات التأمين الاسلامية .
4. تساعد الصكوك بتنويع مصادر الدخل وبأجل مختلفة ، وزيادة قدرة تعبئة الاموال بالنسبة للمنشأة ، ممايساعد في تحسين وتوفير السيولة اللازمة للتمويل. (ناصر ، زيد ،1، 2014-9) .
5. تعد اداة ذات كلفة اصدار منخفضة مقارنة بالاقتراض المصرفي ، تعلق عدد الوسطاء وانخفاض مخاطر اصدارها والتعامل بها .
6. لا ترتبط الصكوك بالتصنيف الائتماني للمصدر High credit quality كما تعد ذات تصنيف ائتماني عالٍ .
7. ذات عوائد مرتفعة مقارنة بالاستثمار في الاوراق المالية التقليدية مع امكانية التنبؤ بتدفقاتها المالية المستقبلية.
8. الحد من سيطرة الجهاز المصرفي كمصدر وحيد للتمويل ، وبالتالي مواكبة التطورات الدولية في الاسواق المالية ، مما يولد فرصاً لكسب المستثمر المحلي واقناعه بالاستثمار في بلده ، بدلاً من انتقال رأس المال المحلي للخارج ، مما يولد ضغطاً على ميزان العمليات الرأس مالية.
9. ان الاستخدام الواسع ولكافة انواع واشكال الصكوك وادوات التمويل الاسلامي ، سيعزز المركز المالي للدولة ، ويجعلها في مركز مالي مرموق وبادوات ذات جاذبية اكثر ،(صالح ،12، 2008) .

خصائص الصكوك الاسلامية

1. وهي صكوك ناشئة وقائمة على عدد من العقود الشرعية ، التي تنقيد بالاحكام الاسلامية ، التي تؤثر العلاقة بين اطراف العقد ، ويختلف حكم العقد باختلاف الغرض منه.
2. عقد ملكية : اذ تمثل لحاملها حصة في موجودات ذات عوائد ، لها مردود ، سواء كانت خدمات او منافع او حقوق معنوية ، وبالتالي هي ليست دين في ذمة من اصدارها.
3. قابليتها للتداول : يحق لحاملها التداول بها في الاسواق المالية ، وبذلك فانها اداة فعالة لادارة السيولة في المؤسسات المختلفة .
4. تخضع للربح والخسارة : اي ان مالك الصك يتحمل امام الشراكة حالتي الربح (الغنم) ، والخسارة (الغرم) وبحسب النسبة التي يملكها من الصكوك .

5. تحمل اعباء الملكية ومخاطر الاستثمار: اي يتحمل مالكيها جميع المصاريف والاجور، او عند انخفاض قيمتها ولكل التبعات والاعباء جراء ملكيته لها .
6. يتم تحديد انشطتها مسبقاً ، فتخصص عملية الاستثمار عند الاكتتاب في انشطة او مشاريع تتطابق مع احكام الشريعة الاسلامية .

انواع الصكوك الاسلامية

هناك الكثير من صيغ وعقود الصكوك الاسلامية ، والتي يمكن للقطاع الخاص المشاركه بها ومساعدة الدولة في التغلب على عجز الموازنة ، ومنها :

1. **صكوك المشاركة** : يعد عقد المشاركة احد اشكال توزيع الاموال في المشاريع ، اذ يعقد اتفاق شراكة بين طرفين او اكثر ، على اساس رأس المال كجهة في العقد ، وعنصر العمل في الطرف الاخر، وعندها يمكن للطرفين ادارة المشروع المتفق عليه بموجب العقد، ويتضمن العقد مقدار رأس المال وحصص الشركاء، وكيفية توزيع الارباح بين الطرفين .(السبهاني، 2016، 119).

ويمكن للحكومة استخدام هذا النوع من الصكوك في تمويل اقتناء الموجودات الثابتة ، مثل سكك الحديد، والجسور وغيرها من مشاريع البنى التحتية المهمة او تطوير مشاريع قائمة ، اذ يملك الممول حصص من تلك المشاريع مع المستثمر ، ويتم تقاسم الارباح بحسب النسب المتفق عليها .(قحف، 1999، 77) .

ويقسم عقد المشاركة الى عدة اشكال وهي كالآتي ؛(محمد، 2010، 143):

- أ- عقود مشاركة وفقاً لطبيعة الأموال المملوكة : وهنا يكون العقد بحسب المساهمة في النفقات المتغيرة ، أو المشاركة المستمرة والتي تدخل ضمن تكوين رأس المال الثابت .
- ب- عقود مشاركته وفقاً للاستمراريه : فأما أن تكون الشراكة مستمرة وعلى شكل أسهم ، أو شراكه متناقصة ، أذ يسترد فيها الشريك حصصه تدريجياً حتى يستلم كل حصصه ، مع أرباحه في المشروع ، أو الشراكة المؤقتة لفترة زمنية محددة .
- ت- عقد شراكة وفقاً لاغراض المشاركة : فأما تكون عقود المشاركة صناعية او زراعية او تجارية .
- ث- عقد شراكة وفقاً للاستخدام : فأما أن تكون الشراكة متخصصة لنشاط معين ، أو قطاع معين أو مشروع معين ، أو مشاركة عامة في كل انواع النشاطات المقامة ، على أن تتولى ادارته الجهة التي أصدرت الصكوك مقابل نسبه محدوده من الأرباح .

ج- الشراكة المتتالية : وهي نوع جديد من المشاركات تم استحداثه اذ يكون هناك نوعين من المساهمين في المصرف ، الاول الشركاء الدائمين ، الثاني الشركاء المؤقتين ، أذ يستطيع الشركاء المؤقتين سحب جزء من أموالهم أو بالكامل في أي وقت يشاؤون ، ثم اعادة ايداعها وشرع هذا النوع من المشاركات لتكثيف العلاقة بين المودعين والبنوك .(أرشيد، 2007، 33).

ح- عقود شراكة وفقاً للأجل : وتقسّم الى عقود ذات الاجل الطويل ، وأجل متوسط ، الأجل القصير .

الاهمية الاقتصادية لصكوك المشاركة

أ- تعد وسيلة دفع مضمونة السداد ، لذا يمكن استخدامها لتسوية المعاملات المالية ، كما يمكن استخدامها على مستوى الاقتصاد ككل لادارة السيولة.

ب- وسيلة ناجحة لمعالجة عجز الموازنة العامة للدولة ، وفي مجال زيادة الاستثمار الحكومي .

ت- اداة ناجحة للتخفيف من الضغوط التضخمية ، لذا يمكن للدولة استخدامها لانه لا يترتب على تداولها في الاقتصاد اي اثار تضخمية.

ث- انخفاض درجة المخاطرة فيها مع ارتفاع العائد ، وذات درجة سيولة وربحية عالية ، مقارنة بالاستثمارات الاخرى.

ج- يمكن استخدامها في اقامة مشاريع البنى التحتية ، وفي تمويل اغلب مجالات النشاط الاقتصادي ، وفي تمويل التجارة الخارجية. (احمد،23،2016).

2. **صكوك المضاربة** : تعد صكوك المضاربة الاسلامية ، من اقدم واشهر انواع الصكوك التي تم التعامل بها ، وهي أنشطة تدار على اساس المضاربة ، من خلال وثائق مشاركة تمثل مشاريع او أنشطة ، وتعد احد اشكال توظيف الاموال على اساس المضاربة ، اذ يقوم طرف بدفع مبلغ معين من المال ، لشخص اخر ليدخل من خلاله سوق العمل ويقوم بأستثماره بيعاً وشراءً ، وتكون بينهما شراكه على الربح والخسارة ، فتقسم الارباح حسب النسب المتفق عليها بين الطرفين ، اما في حالة خساره ، فتقع على صاحب رأس المال وحده ، فيما يخسر المضارب عمله ووقته وجهده ، اما اذا لم تحقق المضاربة ارباح او خسائر ، هنا يعود راس المال لصاحبه اما المضارب فلا يحصل على شيء. (العجلوني،213،2008).

وتعد صكوك المضاربة حالة من التزاوج والاندماج ، بين من يملكون رؤوس الاموال ، واصحاب الخبرة الاقتصادية ،والذين يفتقرون الى رؤوس الاموال ، ويمكن للدولة استخدام هذا النوع من العقود عن طريق تمويل المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية ، على ان تكون ادارتها حصراً بيد الحكومة ، وهنا يجب ان يكون المشروع الذي تم اصدار صكوك مضاربة من اجل تمويله معلوماً ومحدداً ، وله موازنة مالية مستقلة ، وتوزع ارباح المشروع على قدمساهمتها في رأس المال المستثمر (القيمة الاسمية للصك) ، الى مجموع رأس مال المشروع المقام ، وهذه الصكوك تكون عل نوعين ،الاول شركة متناقصة، اي يمكن ان تتحول ملكية المشروع للدولة بالكامل ،والنوع الثاني لايتضمن اطفاء للمشروع ، بل هو مشروع شراكة دائمة ، اذ تبقى ملكية الصك في المشروع دائمة لمالكة (سمية لوكريز،2017، 1) . **ولصكوك المضاربة عدة انواع:**

أ- **صكوك المضاربة المطلقة:-** وهي صكوك تصدرها شركات تحتاج الى التمويل وتوفير السيولة ، لكنها تتميز بعدم تحديد الوقت او المشروع ، او نوع النشاط ، او مكان النشاط ، وبالتالي للجهة المصدرة الحق المطلق في الاستثمار بدون قيود، على ان يحصل حاملها على نسبة من الارباح غير محددة ، وبحسب العائد من الاستثمار .

ب- **صكوك المضاربة المقيدة:-** وهي عكس النوع الاول ، فليس للشركة المصدرة الحق في اختيار نوع الاستثمار ، بل تكون مقيدة من قبل حملة الصكوك بمشروع معين ، او عملية استثمارية معينة ، او الاستثمار في مجال معين مثل قطاع المقاولات او غيرها من القطاعات الاقتصادية الاخرى ، ولا يحق للمضارب الخروج عن الاتفاق في مجال الاستثمار الذي حددته جهة الاصدار ، وإلا كان متعديا ، وتحدد بمدة معينة وبحسب عمر المشروع او الاستثمار ، وهنا للمضارب حق الحصول على جزء محدد من الارباح مقابل ادارته للمشروع ، على ان تحدد النسبة سلفا ، وتثبت في نشرة الاصدار . (بدران،2014).

ت- **صكوك المضاربة القابلة للتحويل:** وهي صكوك يمكن للمضارب تحويل اتجاه المضاربة فيها ، بدون اعتراض الجهة المصدرة لها ، بل يستطيع المضارب تحويل نوع الصكوك ، من صكوك مضاربة الى صكوك اجارة او سلم او اي نوع اخر، وحسب ما يراه مناسب ، وللمصلحة التي تحقق العائد للربحية.

ث- **الصكوك القابلة للاسترداد بالتدريج** او في نهاية المشروع:- وهنا اما ان يسترد حامل الصك القيمة الاسمية مع الارباح

بالتدريج ، وخلال مدة زمنية محددة حتى يتم استهلاك راس المال كلياً ، وبالتالي تؤول ملكية الاستثمار او المشروع

الى المضارب او الجهة المنشئة للمشروع ، او عند نهاية المشروع يسترجع حامل الصك القيمة الاسمية للصك ، وتوزع الارباح دوريا وبحسب الاتفاق (كل ثلاث او ستة اشهر).

- الاهمية الاقتصادية لصكوك المضاربة:-

- أ- قابليتها للتداول في الاسواق المالية واستخدامها لادارة السيولة.
- ب- يمكن مراقبتها بسهولة من الجهات المستفيدة من الناحية المالية ، لانها ترتبط بموجودات عينية .
- ت- سهولة الضمان من قبل الطرف الثالث ، بهدف توفير عنصر الامان والاطمئنان للمستثمر .
- ث- يمكن المضاربة فيها ولكافة القطاعات الاقتصادية ، تجارية ، زراعية ، خدمية ، وغيرها.
- ج- يمكن للحكومة شراء حصص رب المال ، وبالتالي لا يترتب عليها التزامات ثابتة اتجاه الممولين ، بل تقوم على مبدأ الربح والخسارة.
- ح- بسبب قدرتها على تمويل المشاريع الاقتصادية الكبيرة واستيعابها ، تعد اداة تمويل ذات فاعلية وبديل مقبول عن الادوات التمويلية التقليدية من حيث تخصيص الموارد ايضاً.
- خ- اداة فعالة ومقبولة في معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة ، اذا ما تم تبني اصدارها من قبل الحكومة لتمويل المشاريع المدرة للدخل ، فلن ترهق كاهل الموازنة في حالة عدم جدوى تلك المشاريع ولن تتحمل خزينة الدولة اي اعباء مالية.
- (زيد، 58، 2012).

3- صكوك السلم :هي أداة استثمارية تتم بين طرفين ، الاول الحكومة او (الوحدات الاقتصادية الاخرى) كبائع للسلعة ، والطرف الثاني المشتري سواء كان مصرف او شركة وساطة او مستثمر ، ليحمل صفة مدير لمحفظة الصك (صك السلم) ، او حامل الصك او المشتري له ، فيتم استيفاء قيمة الصك من المشتريين على ان يتم دفع ثمن السلعة للحكومة مقدماً ، ليتم استلام السلعة مستقبلاً ، (<http://www.syrinfinance.gov.sy>).

أوهو عقد يتم بموجبة دفع قيمة سلعة او خدمة معينة ، مع امكانية تأجيل استلامها من قبل المشتري الى أجل متفق عليه بين طرفي العقد ، اذ يمكن للدولة بيع سلعة محدده بأوصاف معينة ، تنتجها في المستقبل ثم تسلم للمشتري على ان يقوم المشتري بدفع ثمنها نقداً ، ويعد هذا النوع من العقود مهم ومناسب للبلدان التي تملك موارد طبيعية كالبنترول والطاقة الكهربائية والفوسفات وغيرها .

وتساهم صكوك السلم في تمويل عجز الموازنة عندما ترغب الدولة في تمويل الانتاج الزراعي مثلاً ، ولكن مواردها لا تكفي لذلك فتقوم باصدار صكوك السلم لتعبئة الموارد المالية لتمويل النشاط الاقتصادي المستهدف ، الذي تعجز الدولة عن تمويله ، ويعد عقد السلم من الوسائل المهمة لمعالجة العجز المؤقت في الموازنة العامة ، اذ يتم طرح الصكوك لعقد السلم كل شهر ، بينما تسلم السلعة للطرف المشتري عند المدة المتفق عليها في العقد .

كما يعد من الادوات قصيرة الاجل والتي يمكن التداول بها في السوق الثانوي ، فضلاً عن كونها اداة لتوظيف المدخرات الوطنية المحلية . (زهيرة، 2016، 305) .

او ان تتخصص المصارف الاسلامية بتمويل السلم ، فتمول وتدعم مختلف القطاعات الاقتصادية ، مثل الزراعة ، الصناعة ، التجارة ، فتقوم بتمويلها ودعمها بما تحتاجه من المستلزمات ومواد اولية للانتاج ، على ان تقوم بالسداد عند المباشرة بالانتاج وتسويق منتجاتهم.

وهناك مجالات حديثة يمكن تطبيق عقود لسلم فيها وهي الاتي:

أ- تمويل التجارة الخارجية:- اذ نجد اغلب عمليات التجارة الخارجية للبلدان الاسلامية هي في الغالب استيرادات ، اما عمليات التصدير فتعتمد على تصدير المواد الاولية ، بينما يتم احتكار اغلب الصادرات الدولية بيد دول او مؤسسات محدودة ، لذا يمكن للمصارف الاسلامية ان تساهم في حل هذه المشكلة وتمويل التجارة عندما تعجز الموازنة عن توفير التمويل اللازم لتمويل هذه الأنشطة من خلال طريقتين:-

الاولى/ نتجه لشراء المواد الاولية بشكل مباشر من الدولة او المنتجين بصيغة السلم ، ثم تقوم هي بتسويقها للمستهلك النهائي .
ثانيا/ دعم انتاج وتصنيع وتحويل المواد الاولية الى منتج نهائي ، من خلال عقود السلم او بصيغة السلم ، ثم تقوم بتصديرها وعندها تزداد الصادرات وتزدهر التجارة الخارجية وبالتالي يتحسن وضع ميزان المدفوعات (عمر، 2004، 65، 66).

ب- تمويل المنتجين:- بسبب وجود الكثير من صغار المنتجين الذين يفتقرون لرؤوس الاموال ، وخاصة في مجالات الانتاج الحرفي والزراعي ، وعندها يمكن ان يساهم دعم هؤلاء في زيادة الناتج المحلي الاجمالي ، وهنا يبرز دور عقود السلم ، ومن خلال المصارف الاسلامية لتقديم هذا النوع من الدعم المالي ، اذ توجد بلدان كثيرة استخدمت اساليب مشابهة للسلم مثل اليابان وماليزيا وغيرها بدعم الانتاج وتشجيع صغار المنتجين. (عمر، 2004، 67، 68).

ويمكن ان يؤثر تطبيق عقود السلم على العمليات الاقتصادية وكما يلي:

- أ- اتساع النطاق :- اذا يمكن ان يشمل التعامل بالسلم اغلب الأنشطة الاقتصادية في المجتمع.
- ب- امكانية تحقيق ربحية مناسبة ، مع كونه اداة تمويلية مهمة مقارنة بالقروض.
- ت- العدالة في التوزيع ، حيث ياخذ كل طرف في العقد حقه دون ان يكون ايثار او تسلط لاحد طرفي العقد على الاخر.
- ث- تشجيع تكوين الوحدات الانتاجية الصغيرة مع ترشيد تكاليف الانتاج وامكانية تنشيط سوق السلع. (عمر، 2004، 70، 71-74).

4- صكوك الاستصناع : هي وثائق او عقود متساوية القيمة ، يتم الاكتتاب فيها لتمويل انتاج سلعة معينة ، ليصبح في النهاية حملة الصكوك من يملك المنتج النهائي ، (خير الدين ، رفيق، 2012، 241) .

كما يعرف بأنه اتفاق بين طرفين لتصنيع منتجات محددة ، اذ يقوم الطرف الاول بعقد اتفاق مع الطرف الثاني ، حيث يمكن للدولة ان تكون الطرف الثاني ، لتمويل احتياجاتها من خلال صكوك الاستصناع ، اذ تعد الاداة المالية التي سيمر من خلالها التمويل ، وتساهم عقود الاستصناع في مساعدة الدولة للحصول على الموارد اللازمة لتمويل الحصول على السلع الضرورية عند عجز الموازنة عن طريق تمويلها ، فيتم اصدار صكوك على وفق عقد الاستصناع لتمويل تلك الأنشطة ، كأن يكون تمويل لانتاج سلعة معينة لصالح الدولة ، او لبناء مشاريع معينة ، او اقامة وتشييد الطرق والجسور ، او انتاج سلعة محددة ، او اقامة محطات توليد كهرباء ، او محطات انتاج وتحلية المياه ، بدلاً من اللجوء للاقتراض ومايصاحبه من شروط وفوائد سترهق كاهل الدولة ، على ان يقوم الطرف الثاني (المستفيد من السلعة او الخدمة) بدفع تكاليف السلعة او الخدمة او المشروع المتفق على اقامته ، عند انجاز المشروع ، او انتاج السلعة او الخدمة المتفق عليها ، اما اذ تم الاتفاق على تأجيل الثمن الى وقت لاحق او على شكل اقساط ، عندها تكون قيمة العقد اعلى . ويمكن للدولة طرح صكوك الاستصناع للاكتساب بها ، من أجل اقامة المشاريع التنموية او لحاجتها لسلع او خدمات معينة ، او بناء مساكن لذوي الدخل المحدود بدلاً من استخدام سندات الاسكان ، ويمكن القول بان النشاط الاقتصادي هو المجال الافضل لصكوك الاستصناع ، وتمثل صكوك الاستصناع دين في ذمة الدولة او الجهة المصدرة لها . (دنيا ، 1991، 29).

5- **صكوك المراجعة** : هي وثائق أو عقود متساوية القيمة ، يتم الاكتتاب بها لتمويل شراء سلعة محددة (سلعة المراجعة)، ليصبح حامل الصك المالك لتلك السلعة، (خير الدين ، رفيق، 241، 2012). إذ يمكن من خلال هذه الصكوك ، اي شخص أو جهة معينة (حكومة ، منشآت ، افراد) . الحصول على اي سلعة يحتاجها ، بالرغم من عدم توفر المال اللازم لشرائها أو تمويلها ، على ان يقوم المستفيد بتسديد الثمن مستقبلاً و بالاقساط ، لذا فهي اداة تمكن اي شخص من مزاولة النشاط الاقتصادي الذي يرغب ، أو امتلاكه للسلعة أو الخدمة التي يحتاجها ، كما تساعد صكوك المراجعة الدولة على تمويل عجز الموازنة التي تتعلق بشراء السلع والمعدات ، وغيرها بالاتفاق مع المصارف الاسلامية أو غيرها من مؤسسات التمويل الاسلامي ، أو قيام الدولة بأصدار الصكوك بنفسها وعلى شكل صكوك تسدد على التوالي ، وتلعب الصكوك دوراً تمويلياً مهماً سواء كان داخلياً أم خارجياً ، وبالاخص في قطاع التجارة ، (الحاج ، 7، 2005). ويمكن للدولة ان تعتمد على صكوك المراجعة كأحد ادوات تمويل العجز، فتعتمد الى بيع موجودات معينة أو سلع ، فيتم التسليم بالمباشر مع تأجيل قبض ثمن تلك البيع الى اجل لاحق يتم الاتفاق عليه مسبقاً. (حميد، 6، 2014). ولصكوك المراجعة مجموعة خصائص وهي :

أ. ذات مرونة عالية في فترة السداد ، وفي تمويل شراء الموجودات.

ب. انخفاض نسبة المخاطرة ، مع تحقيق عائد مناسب.

ت. تتميز عن الادوات الاخرى بأمكانية تحديد الارباح والمقارنة مع العوائد المتأتية من الادوات الاخرى . (زهيرة، 306، 2016).

6- **صكوك الاجارة** : تعد من اساليب التمويل الاسلامية المهمة ، لما تحمله من مزايا مقارنة بكل انواع التمويل سواء كان تقليدي أم اسلامي ، إذ تمثل القاسم المشترك بين المؤسسات التمويلية بنوعيتها التقليدية أو الإسلامية مما يوفر فرصاً أكثر للتعاون والعمل المشترك بينهما ، وتمثل صكوك الاجارة قيمة متساوية تمثل ملكية اعيان مؤجرة ، أو منافع ، أو خدمات وعلى اساس عقد الاجارة في الشريعة الاسلامية . (زهيرة، 2016، 303) .

أذ يمكن للدولة عن طريق صكوك الاجارة تمويل المنشآت العقارية ، وشراء الآلات والمعدات والاجهزة والآثاث ، في الاجل الطويل ، أو لشراء اجهزة ومواد منزلية في الاجل القصير ، ثم تأجيرها وتسديد حملة السندات من حصيلة الايجارات .

كما يمكن تمويل قطاعات اقتصادية مهمة من خلالها مثل ، الصحة والتعليم ، والنقل ... الخ ، وفي برامج الاسكان أو محطات الطاقة المائية والكهربائية ، من خلال اصدار صكوك اجارة ثم جمع الموارد المالية اللازمة لشراء المعدات ثم اعادة تأجيرها ، وهناك صيغة الاجارة التي تنتهي بالتمليك ، إذ يقوم المصرف ، بتوفير موجود معين للدولة ، وبعد قيامها بسداد الاقساط ، يصبح الموجود ملك للدولة ، بأنتفاق الدولة مع المصرف مقدماً ، أما ان يبيع المصرف الموجود للدولة أو ان يهبه للدولة بعد سداد الاقساط ، وتناسب صكوك الاجارة مع المشاريع متوسطة أو طويلة الاجل ، كما تخفض صكوك الاجارة العبء عن الدولة بتخصيص الاموال لبناء مشاريع كبيرة ، فضلاً عن تمتعها بعائد ثابت وهامش امان ، ولا تمثل الصكوك مديونية على خزينة الدولة . (زهيرة ، 303، 2016-304).

خامساً :عجز الموازنة في العراق .عانى العراق من عجز مزمن في موازناته خلال مدة الدراسة بسبب أحادية الاقتصاد العراقي وأعتماده على واردات النفط كمصدر رئيسي للتمويل و كما هو مبين في الجدول أدناه:-

جدول يوضح مبالغ الموازنة العامة للدولة في العراق للمدة 2010-2017 (المبلغ مليار دينار عراقي)*

*ملاحظة: لم تتوفر بيانات لعام 2014 لعدم اقرار الموازنة.

*الجدول: من اعداد الباحثين .

*المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة المالية العراقية /دائرة الموازنات /الموازنات للاعوام 2010-2017 .

يتضح من الجدول أعلاه انه توجد حالة عجز مستمر خلال مدة الدراسة، وبحسب قوانين الموازنات للاعوام المذكورة فقد تم تغطية العجز بالوسائل التالية:

- استخدام الارصدة المدورة من السنوات السابقة ، والناشئة من عدم قدرة الحكومة على تنفيذ بعض بنود الموازنة.
- الاقتراض الداخلي من الجهاز المصرفي عن طريق اصدار حوالات الخزينة وسندات الدين العام.
- الاقتراض الخارجي من الدول الاخرى ومن صندوق النقد الدولي ومن البنك الدولي ومن مصادر اخرى.

وبلاحظ ان كل الوسائل المستخدمة لتمويل الموازنة وسد العجز في الموازنة ، تحمل الاقتصاد العراقي اعباء كبيرة ناشئة عن الفوائد المدفوعة عليها ومن كلف خدمة الدين العام ، ولذلك فان دور ادوات التمويل الاسلامية يأتي هنا لغرض تغطية هذا العجز .

إن الكلف التي ستترتب على استخدام هذه الادوات مختلفة في طبيعتها عن الفوائد التي تمثل كلف مجردة لايقابلها اي عائد ، في حين ان ادوات التمويل الاسلامية تدر عوائد للطرفين الدولة والمقرضين ، اضافة الى انها تختلف في طبيعتها عن القروض

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	الملاحظات
مجموع النفقات	84.6	96.6	117.1	138.4	----	119.4	105.8	100	
مجموع الإيرادات	61.7	80.9	102.3	119.3	----	94	81.7	79	
العجز أو الوفر	(22.9)	(15.7)	(14.8)	(19.1)	----	(25.4)	(24.1)	(21)	

التقليدية ، اذا انها توجه نحو عمليات استثمارية حقيقية ومجدية، وان فرص نجاح الاستثمارات التي تمول بهذه الادوات افضل والمخاطر التي تنجم عن استخدامها اقل، وليست بحجم المخاطر الكامنة في الادوات التقليدية.

إن التمويل بواسطة الطرق التقليدية يتم بصيغة الإقراض بفائدة تشكل عبئاً إضافياً على الموازنة، في حين يمثل التمويل بالأدوات الإسلامية صيغاً للمشاركة المنتجة والاستثمار الفعلي الذي يعالج العجز بطرق مباشرة وغير مباشرة .

إن استخدام ادوات التمويل الاسلامية في تغطية هذا العجز لاتتم بأسلوب واحد، بل امكانية استخدام كل اداة في الميدان المناسب لها ، ولذلك فإنها تساهم في نفس الوقت في تنشيط الاقتصاد وتعزيز الانتاج وتقليل البطالة وزيادة فرص الاستثمار .

سادساً: الاستنتاجات والتوصيات .

أ. الاستنتاجات:

1. لقد أثبتت الوقائع الاقتصادية قصور الوسائل التقليدية ، في معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة .

2. تعرض النظم المالية والاقتصادية العالمية للعديد من الازمات ، وبالتالي فشل الادوات والنظم المالية التقليدية في تجنب تلك الازمات ، لذا كان لزاماً البحث عن طرق ووسائل جديدة للخروج من تلك الازمات ، التي اصبحت حجر عثرة امام عملية التنمية الاقتصادية في العالم .
3. ان محاولة الخروج من عجز الموازنة باستخدام الادوات التقليدية ، مثل القروض وما يترتب عليها من فوائد ، ادى الى تفاقم الازمة ، ولم يعط حلولاً للمشكلة بل دفعها للامام فقط .
4. ان اللجوء الى الاقتراض الخارجي لمعالجة عجز الموازنة العامة للدولة ، لن يكون الحل للمشكلة ، لانه يؤدي الى المزيد من تراكم الديون وفوائدها وسيزيد من الفجوة التمويلية .
5. ان استخدام ادوات الدين العام مثل السندات وأذونات الخزنة ، او اللجوء الى الاصدار النقدي سيؤدي الى آثار مماثلة ، ويحمل الدولة اعباء كبيرة لخدمة الدين وسداد الفوائد ، وكذلك فإنه سيضاعف معدلات التضخم وما يصاحبه من انخفاض في القوة الشرائية للعملة الوطنية .
6. تعاني الموازنة العامة للعراق من حالة العجز المستمر خلال مدة الدراسة ، ولم تفلح الادوات التقليدية لمعالجة عجز الموازنة ، لذا يستوجب الامر البحث عن بدائل جديدة وادوات حديثة للمساعدة في وضع حلول ناجحة وجذرية لتلك الحالة ، ونرى انه في ادوات التمويل الاسلامي (الصكوك الاسلامية بانواعها) حلاً ملائماً لعلاج حالة العجز في الموازنة العامة .
7. لازال الاقتصاد العراقي ريعي يعتمد على النفط كمصدر وحيد لتمويل الموازنة العامة ، ولا توجد ايرادات اخرى اوتكاد تكون ضعيفة ، وباعتباره مصدر ناضب لهذا يجب البحث عن مصادر تمويلية جديدة .
8. يعد العجز في الموازنة العامة ، حالة لصيقة بالاقتصاديات النامية لذا يعد اختلالاً هيكلياً ، وان هذا الاختلال يجب ان توضع له ادوات وحلول ، واحد الحلول العملية المطروحة يتمثل في اعتماد ادوات التمويل الاسلامي .
9. ان ادوات التمويل الاسلامي (الصكوك) تتنوع كثيراً ، بين صكوك استصناع ، وصكوك اجارة ، صكوك سلم ، صكوك مرابحة ، صكوك مضاربة ، وهي بهذا التنوع تلبي مختلف الاحتياجات التمويلية ، ومنها امكانية استخدامها لتمويل عجز الموازنة العامة.
10. يعد العجز في الموازنة العامة مؤقتاً في البيئة المالية الاسلامية ، وان حل هذه المشكلة يكون اكثر فاعلية باستخدام صيغ وادوات التمويل الاسلامي ، مقارنة بالادوات المالية التقليدية .
11. هناك تجارب دولية ومحلية ناجحة في اصدار الصكوك الاسلامية ، مثل تجربة السودان والتجربة الماليزية وتجربة البحرين والامارات وغيرها ، مما جعل لهذه الادوات اعترافاً دولياً من قبل المؤسسات المالية الدولية والمصارف الكبرى في العالم وحتى من قبل الحكومات .
12. لادوات التمويل الاسلامي القدرة الكبيرة على تعبئة الموارد وتمويل المشاريع الاستثمارية وفي كافة المجالات ولكل القطاعات الاقتصادية .
13. يمكن للعراق استخدام الصكوك الاسلامية ودعم المشاريع الاستثمارية والتنمية والتقليل من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للتمويل .
14. لا تحتاج الصكوك تكاليف كبيرة لاصدارها وتمويلها ، فهي تعتمد على رؤس الاموال المعطلة وغير المستغلة ، لذا تعد مرنة وسهلة الاصدار والاستخدام والادارة وذات فاعلية تمويلية .

ب. التوصيات

1. اعتمادات الصكوك الاسلامية من قبل الحكومة العراقية ، كبديل مهم ونجاح لمعالجة عجز الموازنة ، بدلاً من الادوات التقليدية والعمل على سن التشريعات والقوانين التي تسهل استخدامها والتعامل بها .
2. العمل على نشر ثقافة التعامل بالصكوك الاسلامية ، والترويج لاستخدامها في وسائل الاعلام وبيان مزاياها، ومحاولة تطبيقها في مختلف الانشطة والقطاعات الاقتصادية .
3. حث المصارف والمؤسسات المالية التقليدية على تبني مفاهيم واسس العمل المصرفي الاسلامي كبديل عن الانشطة الربوية والتقليدية المبنية على المغامرة والمخاطرة .
4. استخدامها كأدوات لأدارة السياسة النقدية والمالية ، بدلاً عن ادوات الدين العام التقليدية.
5. العمل على اقامة اسواق مالية اسلامية و استحداث الشركات والصناديق الاستثمارية ، وزيادة عدد المصارف الاسلامية ودعمها من اجل زيادة التعامل بالادوات المالية الاسلامية .
6. اغتنام فرصة الاعتراف الدولي بالصكوك الاسلامية ومحاولة الاستفادة من هذا الاعتراف ، بتطويرها والحث على استخدامها في التمويل والاستثمار والترويج لها عالمياً وادراجها في الاسواق المالية الدولية.
7. دعم مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات المالية الاسلامية ، للاهتمام بتطوير وابتكار ادوات مالية اسلامية جديدة ، لاستخدامها كأدوات في الاسواق المالية الاسلامية ،لتساعد في حل مشكلة نقص اليرادات ودعم التنمية الاقتصادية .
8. على الحكومة العراقية الاستفادة من التجارب الدولية والاقليمية من اصدار الصكوك والتعامل بها ، وتكييفها لدعم الموازنة العامة للدولة ، ولدعم التنمية الاقتصادية وتطوير الصناعات المحلية ودعم الصناعات التصديرية وصغار المنتجين .

سابعاً: المصادر

- ا. عفيفي ، محمد صلاح يوسف ،قياس الاثار الاقتصادية لاصدار اذونات الخزنة في مصر خلال الفترة 1991 - 2013 ،مع دراسة تطبيقية كالأثر على الاستثمار ،اطروحة دكتوراه في الاقتصاد ،تحت اشراف قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،2016م .
- ا. قحف ، منذر ، السياسات المالية ، دورها وضوابطها في الاقتصاد الاسلامي ، دمشق دار الفكر ،1999، ط1.
- ا. علي ، د. عادل المالية العامة والقانون المالي الضريبي ، دار ثراء للنشر ، عمان ،2009.
- ا. صندوق النقد الدولي ، الميزانية والتحليل المالي الكلي ، واشنطن ، 1989م .
- ا. الناعس ، تيسير عبدالله ، تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي والنظم الاقتصادية ، رسالة ماجستير مقدمة الى الفقه الاسلامي واصولة ، كلية الشريعة ، جامعة دمشق ، سوريا .
- ا. بشور ، د. عصام ، الاصول العلمية لتنظيم الموازنة، جامعة دمشق ، كلية الحقوق ، 402،1403هـ / 1982-1983م .
- ا. الحاج ، د. حسن ، عجز الموازنة -المشكلات والحلول ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، ايار ،2005م .
- ا. كنعان ، علي ، مبدأعجز الموازنة ، الموسوعة العربية ، فعالة على الشبكة العنكبوتية للانترنت .
- ا. سالم ، عبدالحسين سالم ، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجتها ، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، المجلد 18، العدد 68، 2012م .
- ا. الحاج ، د. حسن ، عجز الموازنة / المشكلات والحلول المعهد العربي بالكويت ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية ، العدد63- مايو 2007م .

- XI. الخطيب ، د.حامد و د. احمد زهير ، اسس المالية العامة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان 2007.
- XII. قرعان ، د. فادي ، العجز في الموازنة العامة ، الاقتصاد المالي والنقدي ، المحاضرة الرابعة ، موقع كلية الاقتصاد ، 2008/2/12م.
- XIII. مجلس الوزراء المصري ، مركز المعلومات ودعم القرار ، تجارب دولية للسيطرة على عجز الموازنة العامة ، القاهرة ، 2005م.
- XIV. الزرقا ، د. محمد انس ، عجز موازنة الدولة ومعالجته في اطار الشريعة الاسلامية ، بحث مقدم الى لجنة استكمال تطبيق الشريعة الاسلامية بالكويت ، شعبان 1413هـ ، 1992م .
- XV. عبد المعطي ، علاء ابراهيم ، اذون وسندات الخزانة العامة / دراسة مقارنة ، دار الفكر وقانون للنشر والتوزيع ، المنصورة ، مصر ، 2016م.
- XVI. مقبل ، د.عبدالهادي ، بورصة الاوراق المالية وقانون سوق رأس المال ، دار النهضة العربية للطباعة و للنشر ، الطبعة الرابعة ، 2014م .
- XVII. فياض ، د.عطية ، سوق الادوات المالية في ميزان الفقه الاسلامي ، دار النشر للجامعات ، القاهرة ، 1998م.
- XVIII. هارون ، محمد صبري ، احكام الاسواق المالية (الاسهم والسندات) وضوابط الانتفاع والتصرف بها في الفقه الاسلامي ، دار النقاش ، الاردن ، الطبعة الاولى ، 1419هـ / 1999م .
- XIX. البنك الاهلي المصري ، نشره الاقتصادية ، المجلد الرابع والخمسون ، العدد الثالث ، 2001م.
- XX. شحاتة ، د . ليلي ، بورصة الاوراق المالية ومنشآت التأمين ، مكتبة الشباب ، مصر ، 1998م.
- XXI. الهيئة العامة لسوق المال ، التقرير الشهري ، مصر ، مارس 2001م.
- XXII. سمية لو كيرز، الصكوك الاسلامية الاداة البديلة لتمويل عجز الميزانية - دراسة حالة صكوك المضاربة ، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية ، 2017/1/8م.
- XXIII. يوسف محمد صلاح ، ورقة عمل حول تقييم مشروع قناة السويس الجديدة مع برنامج مفتوح التنظيم العائد الاقتصادي المتوقع من المشروع ، ورقة منشورة في الندى العلمي الاول المقام في كلية التجارة ، جامعة بنها من 23-24 / 2014م.
- XXIV. شهاب ، مجدي حمودس ، الاتجاهات الدولية لمواجهة ازمة الديون الخارجية بالتطبيق على البعض البلدان العربية ، 1998م.
- XXV. كنعان ، علي ، مبدأ عجز الموازنة ، الموسوعة العربية ، التصنيف ، القانون الالي ، رقم الصفحة ضمن المجلد (321) ، جزء الموازنة ، 2017.
- XXVI. مصطفى ، ايجان محمد عبد اللطيف ، عجز الموازنة العامة في مصر وطرق تمويلها خلال الفترة (2000-2010) ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مصر ، 2013م .
- XXVII. الصوص ، نداء محمد ، الجلي ، ريا رشيد عبدالرحمن ، العجز المالي واثره على الاقتصاد الاردني ، بحث منشور في كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة / العدد (29) ، بغداد ، 2012م.

- XXVIII. (صحيفة مال الاقتصادية ، عجز الميزانية وسياسيات معالجتها ،مقالة لمستشارة التخطيط الاستراتيجي ، وفاء بنت فهد ،24/ديسمبر /م2016.
- XXIX. حميد، قرومي ، صناعة الصكوك الاسلامية واقع وأفات ،محور المشاركة في الملتقى السابع ، تحت اشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ولتنظيم كلية العلوم الاقتصادية بصفاقس بالاشتراك مع كلية العلوم الاقتصادية بجامعة الزاوية للبيبا ومجمع البنك الاسلامي بجدة ، الملتقى الدولي الثالث حول : المالية الاسلامية وتحت شعار دور المالية الاسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الصكوك الاسلامية والصكوك الوضعية)من 16-17 جون 2014 .
- XXX. جلال الدين ، ادهم ابراهيم ، الصكوك والاسواق المالية الاسلامية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية ،دار الجوهرة للنشر والتوزيع ، القاهرة ،2014م.
- XXXI. ناصر سليمان ،ربيعة بن زيد ،الصكوك الاسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى امكانية الاستفادة منها في الجزائر ، المؤتمر الدولي المقام حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والاسلامية ، الاكاديمية العالمية للبحوث الشرعية ، ماليزيا ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ،2014م.
- XXXII. احمد ،اسلام عبدالناصر ، الية الصكوك الاسلامية كوسيلة لتمويل الانفاق العام ،الامكانيات والقيود ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،2016م .
- XXXIII. صالح ، د.فتح الرحمن علي محمد ، دور الصكوك الاسلامية في تمويل المشروعات التنموية ، ورقة عمل مقدمة الى منتدى الصيرفة الاسلامية ، ببيروت ،الجمهورية اللبنانية ، اتحاد المصارف العربية ، يوليو 2008م.
- XXXIV. المومني، د.محمد ، عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي وطرق علاجه ، بحث منشور في مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية ، العدد الخامس عشر (15) ، 2014م جامعة محمد خيضر بسكرة / كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2014م.
- XXXV. زهيرة ، غالمي ، تحويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الاسلامية ، اطروحة دكتوراة مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة حسين بن بوعلي ،2016/2017م.
- XXXVI. عمر ، د . محمد عبد الحليم ، الادوات المالية الاسلامية للتمويل الحكومي ، ورقة عمل مقدمة الى ندوة الصناعة المالية الاسلامية ، التي يعقدها المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، التابع للبنك السلامي للتنمية بجدة ، من 15-18 اكتوبر 2000م ، الاسكندرية الرابط على شبكة الانترنت .<http://iefpedia.com>
- XXXVII. حسين، صبري ، الموازنة العامة في الفكر الاسلامي ، مجلة الاقتصاد الاسلامي ، العدد (185)، 1996م.
- XXXVIII. رمضان ، سامي ، الميزانية العمومية في الدولة الاسلامية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، مصر ، 1990م.
- XXXIX. الدماغ ، زياد ، دورالصكوك الاسلامية في دعم الموازنة العامة من منظور وتمويل اسلامي ، المؤتمر الدولي حول الخدمات المصرفية والتمويل الاسلامي ، النقاضي عبر الحدود ، يومي 15-16 جون ، الجامعة العالمية الاسلامية ، ماليزيا ، 2010 م . www.iefedia.com/arab/wp-content/uploads/2010pdf

- XL. السبهياني ، محمود عبيد صالح عليوي ، النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي ، تجربة السودان انموذجاً ، ط1 ، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ، 2016 م.
- XLII. قحف ، منذر ، السياسات المالية ، دورها وضوابطها في الاقتصاد الاسلامي ، ط1 ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، 1999 م.
- XLIII. دينا ، شوقي احمد ، الجعالة والاستصناع ، تحليل فكري واقتصادي ، البنك الاسلامي ، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، المملكة العربية السعودية ، جدة ، 1999 م.
- XLIV. الشركة الاولى للاستثمار ، البدائل الشرعية لمشاركة القطاع الخاص في تمويل الموازنة العامة للدولة ، مقال ضمن موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي على الموقع الالكتروني <http://iefpedia.com/arab/3441> . محمد ، سامي يوسف كمال ، الصكوك المالية الاسلامية الازمة - المخرج ، ط1 دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2010 م .
- XLV. ارشيد ، محمود عبد الكريم احمد ، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الاسلامية ، ط2 ، دار النفاش للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2007.
- XLVI. العجلوني ، محمد محمود ، البنوك الاسلامية ، احكامها ، ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2008 م.
- XLVII. بدران ، احمد جبر ، الصكوك كأداة للتمويل بين النظرية والتطبيق ، مجلة المسلم المعاصر ، بيروت ، لبنان ، 2014 م.
- XLVIII. زيد ، ربيع ، الصكوك الاسلامية وادارة مخاطرها ، دراسة تقييمية لحالة الصكوك الحكومية السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق المالية للفترة (2005-2010) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقة ، الجزائر ، 2012 م .
- XLIX. الجمهورية العربية السورية ، وزارة المالية ، وحدة ادارة الاوراق المالية الحكومية ، الصكوك الاسلامية . L. خير الدين ، د. معطي الله ، رفيق ، د. شرياق ، الصكوك الاسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية ، ورقه بحثيه مقدمة الى الملتقى الدولي حول ، مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي ، جامعة قالمه ، يومي 3-4 ديسمبر 2012 م الجزائر .
- LI. <http://www.syrinfinance.gov.sy> .
- LII. الموقع الالكتروني لوزارة المالية العراقية، دائرة الموازنات ، موازنة السنوات 2010-2017 WWW.mof.gov.iq .